الأنباء
الاثنين 8 سبتمبر 2014

عائلة مدلج تقتدي بأسرة السيد باعتبار ابنها "شهيدا للجيش والوطن"

معلومات لـ «الأنباء»: المشنوق ألغى زيارته إلى الدوحة بعد رفض حزب الله المقايضة في ملف المخطوفين تحت طائلة «هز الحكومة»

بيروت ـ عمر حبنجر

وضع ذبح «داعش» لجندي لبناني آخر امس الدولة اللبنانية امام خيارين بالغي الصعوبة، الاول قد يؤول الى تفكك الحكومة اذا ما قررت الاستجابة الى شروط التنظيميين الارهابيين، والثاني يتمثل في استدراج الجيش الى مواجهة عسكرية مع الجماعات المتطرفة التي تهدد حدود لبنان الشرقية والشمالية تحت عنوان رفض المفاوضة والمقايضة حفاظا على هيبة الدولة ومعنويات الجيش.

وترى مصادر في 14 آذار لـ «الأنباء» ان معركة كهذه ليست في توقيت الجيش ولا في حساباته، وبالتالي فانها فرضت عليه بتوقيت القوى الاقليمية التي لعبت دورا ومازالت في توريط لبنان بالازمة السورية كما في توريط الجيش بأزمة عرسال. والراهن ان حكومة الرئيس تمام سلام حاولت الاتكاء على خيار ثالث تمثل في الذهاب الى الدوحة واسطنبول، لكن حسابات الحقل لم تنطبق على حساب البيدر، وليس من يدري الى اين تذهب الامور بعد ذبح الجندي الثاني على يد «داعش» عباس مدلج اللبناني الشيعي، والذي وقع خيار الجلادين عليه بعد السني علي السيد، وكأن المقصود ابلاغ اللبنانيين بان جميع الجنود المحتجزين تحت المقصلة بصرف النظر عن الطائفة او المذهب او المنطقة، الجميع على حد السكين.

رئيس الحكومة تمام سلام دعا في اطلالة تلفزيونية مساء امس اللبنانيين للتضامن والوحدة في وجه التحديات والمحن.

وكان سلام ترأس اجتماعا لخلية الازمة الوزارية ظهر امس عرض فيه التطورات في ضوء اعدام داعش للجندي المختطف عباس مدلج وما ترتب عليها من اضطرابات.

وعلمت «الأنباء» ان الحكومة تبلغت من حزب الله رفض المقايضة التي تطالب بها داعش والنصرة تحت طائلة هز الاستقرار الحكومي، وهذا ما افضى الى إلغاء سفر وزير الداخلية نهاد المشنوق الى الدوحة.

والملاحظ ان الاعلان عن هذه الجريمة جاء بعد ساعات من مغادرة الموفدين القطريين عرسال وسط تسريبات حول التأكيد على سلامة العسكريين المخطوفين وعدم ايذاء احد منهم.

سلام يدعو اللبنانيين للتضامن.. وجعجع يصف «داعش» بـ «الغدة السرطانية» القابلة للاستئصال بسرعة

«داعش» و«النصرة» يهددان بذبح العسكريين الشيعة حال التعرض للنازحين السوريين

والجندي عباس مدلج من اللواء الثامن وكان يخدم في موقع وادي الحصن الذي سقط في اللحظات الاولى من اندلاع المعارك في عرسال، وهو وقع في الاسر منذ اليوم الاول من المعارك في 2 اغسطس الماضي مع ثلاثة آخرين اسروا من قبل مجموعة ابوحسن الفلسطيني، لكن هذه المجموعة عادت وسلمتهم الى داعش، وقد ظهر في الفيديو الذي وزعته داعش بعد ذبح الرقيب علي السيد ولم يعد يظهر بأي صورة حتى عندما سلمت هيئة علماء المسلمين شريطا يظهر العسكريين لدى داعش، لكن لائحة سلمت الى الدولة اللبنانية وفيها اسم مدلج.

وقد تحركت الفعاليات الحزبية والسياسية في البقاع لضبط الوضع ومنع حصول ردات فعل ضد النازحين السوريين تحسبا لردات فعل عكسية ضد العسكريين المحتجزين.

وتقول اوساط متابعة ان داعش ابلغت الوسيط القطري اعتراضها على كون التواصل لا يتم معها مباشرة، وقد سلمت الوسيط لائحة مطالب.

ويبدو ان داعش والنصرة اصرا امام الوسيط على معادلة المقايضة بين العسكريين المخطوفين وسجناء في رومية، علما انه سبق لداعش ان سلمت لائحة بأسماء 45 سجينا تطالب باطلاقهم الى

جانب فدية مالية، فضلا عن مطالب متصلة بموضوع المسيحيين بلبنان.

وكانت الاجهزة الامنية اوقفت شقيق «ابوطلال» الذي كان يفاوض باسم داعش حول العسكريين المخطوفين والذي خلف عماد احمد جمعة الموقوف في رومية بقيادة لواء فجر الاسلام المبايع لداعش.

قتل هذا الجندي الاسير اشعل ردود فعل شعبية واسعة تمثلت بقطع طرقات في مناطق عدة بما فيها بعض شوارع بيروت وضاحيتها الجنوبية، وانحسرت اجواء التفاؤل التي رافقت تحرك الوساطة القطرية وعاد العسكريون الاسرى مهددين في اي لحظة.

ورد بيان داعش حول قتل الجندي مدلج الى مراوغة الحكومة اللبنانية في مقايضة العسكريين بأسرى سجن رومية، واصفا الجندي المغدور بـ «الرافضي» بقصد الايحاء بأنه شيعي!

والشهيد مدلج من الهرمل وسكان بعلبك، واثر اذاعة خبر اغتياله سارع اهالي العسكريين المخطوفين الى قطع طريق الشويفات وحي السلم في الضاحية الجنوبية بإطارات المطاط كما تم قطع اوتوستراد طرابلس، حيث تولى وزير العدل اشرف ريفي اقناع الاهالي بفتح هذا الطريق، مؤكدا أنه لا هم للحكومة يتقدم هم الافراج عن العسكريين.

كما اقدم المئات من اهالي اللبوة التي تعتبر الممر الالزامي لعرسال على قطع هذا الطريق وكذلك قطعوا طريق العين والقبيات في عكار استنكارا لقتل مدلج.

وطبع شبان من الضاحية الجنوبية منشورات تطلب من السوريين مغادرة هذه المنطقة بحلول 15 الجاري، وقد كتب على هذه الملصقات «لقد اعذر من انذر»، ودعت حزب الله وحركة امل الى عدم التدخل.

واطلق شبان من حور تعلا وبريتال شرق بعلبك النار باتجاه مخيم للاجئين السوريين في بلدة طليا ما ادى الى احتراق احدى الخيم.

وتعليقا على قطع طريق عرسال في اللبوة، اعلن تنظيم داعش ان ردنا سيكون قاسيا وان الحكومة اللبنانية ستكون مسؤولة عن ذبح كل العسكريين، ان جرى المساس باللاجئين السوريين، وقد نفى التنظيم شائعة تحدثت عن ذبح الجندي علي الحاج حسن.

ونقلت وكالة «الاناضول» التركية عن داعش انهم سيذبحون كل الاسرى الشيعة لدينا اذا اعتدى حزب الله وعناصره على السوريين!

بدورها، هددت جبهة النصرة بقتل العسكريين اللبنانيين المحتجزين لديها في حال تم التعدي على اللاجئين السوريين في لبنان.

عائلة الجندي المغدور عباس مدلج اقتدت بموقف عائلة الرقيب الذبيح علي السيد، حيث اصدرت بيانا اعلنت فيه ان خيارنا هو لبنان العيش المشترك بجميع مكوناته، والجيش اللبناني الوطني، وان استشهاد ابننا عباس هو جريمة بحق كل اللبنانيين، ودعا البيان الى درء الفتنة والتصرف بشكل يليق بالشهداء الابطال والتحرك عاجلا لوضع حد لمأساة المحتجزين الباقين.

من جانبه، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع وصف داعش بـ «الغدة السرطانية» القابلة للاستئصال بسرعة، واصفا في احتفال ذكرى شهداء القوات اللبنانية «الدولة الاسلامية بالظاهرة الطارئة والمشبوهة ولا تمت الى الاسلام او العروبة بصلة، وهي تحمل في طياتها بذور فنائها».

ولاحظ جعجع ان المشكلة عندنا هي في كون البعض يريد تحويل الدستور الى حبر على ورق، وهذا البعض بعدما فشل في ايصال مرشحه المضمر ذهب الى اختراع المطالبة بانتخاب الرئيس من الشعب.

وقال جعجع: لو تكللت محاولات هذا البعض بإيصال مرشحه للرئاسة، واستدرك قائلا: فشر.. ثم اضاف متسائلا: هل كان ليطرح تعديل الدستور؟ ليست المادة 49 من الدستور هي التي تمنع انتخاب رئيس قوي، بل الشخصانية القاتلة، والانانية المفرطة، ورفض التعاون مع الآخرين بغية ايصال رئيس قوي.

جعجع رفض كل خيارات الامن الذاتي، واكد ان خياره الاول والوحيد هو الدولة، ولكن اذا دعا داع او داعش فنحن للمقاومة جاهزون، ولن موت الا واقفين.

والدة الضحية عباس مدلج تحمل صورته باكية على فقدانه (محمود الطويل)

رئيس هيئة العلماء المسلمين أكد أن بيانات ومواقف الحكومة لا ترتقي إلى مستوى الحل وخطابها متشنج

جديدة لـ «الأنباء»: في لبنان جهات مستفيدة من خطف الجنود

بيروت ـ زينة طبارة

رأى رئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ مالك جديدة أن ما يصدر عن الحكومة من بيانات ومواقف، لا يرتقي لا الى مستوى الحل في ملف العسكريين الأسرى، ولا الى مستوى حرقة الأهالي على أبنائهم، لافتا الى أن العجيب في أمر الحكومة هو أن كل دول العالم تفاوض مباشرة من أجل تحرير مواطنيها وأسراها، وتعطي الأولوية الوطنية لاستعادتهم سالمين، باستثناء الدولة اللبنانية التي تكابر في هذا الملف وتتهاون مع المواقف والتصاريح المتشنجة التي تصدر عن بعض المسؤولين بإملاءات من بعض الاطراف والجهات المحلية، مشيرا الى أن خطاب الدولة أصبح بفعل ضغوط البعض عليها، خطابا متشنجا وغير متزن ولا يتلاقى في مكان مع واجباتها في الحفاظ على سلامة المواطنين جنودا ومدنيين ورعايتهم أينما كانوا، معتبرا أن ما يزيد طين الاستهتار بلة هو أن الحكومة وضعت على جدول أعمال مجلس الوزراء 140 بندا، أولها النفايات وآخرها الأسرى، وهو ما يعيب عليها مقاربتها لهذا الملف الوطني والانساني، مشيرا الى أن لبنان ليس أكبر من الأمم المتحدة التي تفاوض لإطلاق سراح جنودها المحتجزين في الجولان، وليس أكبر من الولايات المتحدة التي فاوضت طالبان في أفغانستان.

الشيخ مالك جديدة

ولفت الشيخ جديدة في تصريح لـ «الأنباء» الى أن في لبنان جهات مستفيدة من خطف الجنود اللبنانيين ولا تريد حلا لتحريرهم، وإذا كان لابد من حل، فهي تسعى لا بل تستميت ليكون على أيدي وسطاء غير لبنانيين، وذلك لشعورها بمنافسة هيئة العلماء المسلمين لها، الأمر الذي آل الى تنصل الدولة تحت الضغوط من مبادرة هيئة العلماء المسلمين، علما أن الهيئة انطلقت في وساطتها من الواجب الشرعي والوطني والاخلاقي والإنساني وكانت صريحة في إعلانها بأنها غير متشبثة بأن يأتي الحل عن طريقها لأن ما يهمها هو الغاية وليست الوسيلة، مشيرا من جهة ثانية الى أن تلك الجهات المحلية أرادت إبعاد هيئة المسلمين عن خط المفاوضات لارتياحها الى الوسيط القطري، لكن ما فاته هو ان الهيئة ترفض كل أشكال المناكفات التي من شأنها إعاقة إطلاق سراح العسكريين، وهي تؤيد ليس فقط المبادرة القطرية إنما كل مبادرة من أين أتت شرط أن تنهي هذا الملف بأسرع وقت ممكن وتصل به الى خواتيم سعيدة.

واستطرادا، أكد الشيخ جديدة أن أحدا لا يحق له أن يعترض على أي وساطة محلية من أين أتت سواء من خلال هيئة العلماء المسلمين أم غيرها من الوسطاء وسعاة الخير شرط أن تنال موافقة الدولة، مذكرا بأن حزب الله فاوض مباشرة العدو الإسرائيلي دون العودة الى رأي الدولة اللبنانية والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وهو بالتالي يحجب عن الآخرين ما يحلله لنفسه، مستدركا بالقول «ما يهم هيئة العلماء المسلمين هو أن يكون هناك وسيط ومفاوضات قائمة على الاتزان والحكمة لأن الحل العسكري مستبعد لا بل مرفوض لكونه قد ينتهي بمأساة وطنية وانزلاق لبنان الى عمق الأزمات الإقليمية تماشيا مع رغبات البعض في الداخل اللبناني». أما وقد دخل الوسيط القطري بديلا عن هيئة العلماء المسلمين، أكد الشيخ جديدة أنه أيا تكن هوية الوسيط أو المفاوض لابد من أن يكون هناك مقابل لتحرير العسكريين الأسرى، لذلك يعتبر جديدة أن الدولة اللبنانية مدعوة انطلاقا من واجباتها، الى أن تفصل في موضوع الاسلاميين في سجن رومية وألا تعتبر الأمر مقايضة، خصوصا أن العديد من السياسيين أقروا بأن في سجن رومية وكل سجون الدولة اللبنانية مظلومين وموقوفين دون محاكمات، وهو ما لا يصلح لا على مستوى الشريعة ولا على مستوى القوانين المرعية الإجراء في بلد يتغنى بالديموقراطية وحقوق الإنسان، مؤكدا أنه سواء أفرج الخاطفون عن العسكريين دون مقابل أم بمقابل، فإن هيئة العلماء المسلمين ستبقى تطالب بإخلاء سبيل الإسلاميين المظلومين في سجن رومية، وذلك كي لا يبقى هذا الملف قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي حين.

وختم الشيخ جديدة متوجها الى المسؤولين قائلا: كفاكم خذلانا وكأنكم في كوكب آخر، بالأمس فاوضتم العدو الصهيوني في الجنوب، وبعدها اعزاز ومعلولا، وها هي الأمم المتحدة تفاوض لأجل جنودها، فلماذا المكابرة والمقامرة بأرواح أبنائنا، مؤكدا أن هذا الاستهتار لو حدث في بلد غربي لاستقالت حكومات وتدحرجت رؤوس، إلا في لبنان حيث تبقى الرؤوس رؤوسا مهما ألحقت من ضرر وأذى بمصالح الدولة واللبنانيين، مؤكدا أيضا أن هيئة العلماء المسلمين ستكمل الطريق وهي لن تتخلى عن واجبها الشرعي والإنساني والوطني ولمصلحة كل مظلوم، شاء المتضررون أم أبوا.

تقرير إخباري

انعكاسات مالية مؤلمة للتوتر في لبنان

بيروت ـ د.ناصر زيدان

كانت جلسة مجلس الوزراء اللبناني نهار الثلاثاء 2 سبتمبر باهتة ومملة بالشكل، ولكنها كانت في بالغ الاهمية في مضمونها. الجلسة خصصت لمناقشة الوضع المالي للدولة، وموضوعها الأساس كان مداخلة وزير المالية علي حسن خليل الذي استعرض شؤون الخزينة من جوانبها كافة، وقدم اقتراحا لمشروع موازنة العام 2015.

آخر موازنة تم تشريعها في المجلس النيابي كانت في العام 2005، ومنذ ذلك التاريخ تسير عجلة الدولة المالية على القاعدة الاثني عشرية، إضافة الى بعض القوانين التي أُقرت كسلف مالية لتغطية نفقات إضافية استوجبتها حالة التضخم وزيادة النفقات منذ عشر سنوات. تحذير وزير المالية لا يخفي رغبة بالإسراع في عقد جلسة تشريعية للمجلس النيابي لإقرار سندات «اليوروبوند» الضرورية لتغطية العجز ـ على ما يحلو لبعض المعترضين على استعجال الرئيس نبيه بري في عقد جلسات للبرلمان المعطل ـ بل يحمل مؤشرات في منتهى الخطورة، يوافقه عليها مجموعة من كبار الاقتصاديين، والعارفين في عالم المال.

من حيث الشكل، لا يجوز لدولة مثل لبنان، لا تملك مقومات إنتاجية كبيرة في الصناعة والزراعة والمواد الاولية، أن تكون على وضع فيه تنام دائم للعجز في الموازنة، حيث بلغ 9 آلاف مليار ليرة هذه السنة، والدين العام تجاوز 150٪ من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تخطى عتبة الـ 65 مليار دولار، ذلك يُشير الى أن الدولة لم تستقر بعد، والاعتبارات الاستثنائية مازالت قائمة، بحيث ان التدابير المالية الاستثنائية التي تفرضها أوقات الحروب والأزمات أصبحت هي القاعدة، وهذا مقلق في كل المقاييس الاقتصادية.

القلق الاقتصادي والمالي في لبنان ناتج عن مجموعة من العوامل، لعل أبرزها تداعيات الاوضاع المتوترة في سورية والعراق، حيث ألقت أحداث البلدين أعباء كبيرة على لبنان، وبلغت خسائره وفقا لتقديرات الأمم المتحدة أكثر من 7,5 مليارات دولار، والأخطر من ذلك هو انخفاض مستوى الاستثمارات الخارجية الى أكثر من 23٪، إضافة الى الاخفاقات في قطاعات السياحة والتجارة والصناعة.

ولعل أبرز ما أشار اليه وزير المالية هو انخفاض مستوى الواردات المالية الحكومية، وتزايد النفقات العامة. فتراجع العائدات مؤشر في غاية الخطورة لكون مستوى النمو ليس سلبيا رغم أنه لم يتجاوز الـ 1,5٪ وفقا لتقديرات جهات متعددة. وهذا يطرح تساؤلات عن تنامي التهرب الضريبي، وعن وجود انكماش في القطاعات التي تدر دخلا للدولة، أكثر مما هو مرئي في الأرقام الظاهرة عند المراكز التي ترصد حركة الانسياب الاقتصادي.

مما لا شك فيه أن العوامل السياسية الداخلية تساهم الى حدود بعيدة في تباطؤ حركة الاقتصاد اللبناني، ذلك أن التعثر الكبير الذي يصيب حركة الدولة، عامل سلبي يشد عربة النمو الى الوراء، ويضيف تعقيدات أخرى على التعقيدات الناتجة عن التوتر الاقليمي. وأبرز هذا التعثر، هو إخفاق البرلمان في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بدلا من الرئيس ميشال سليمان الذي انتهت ولايته في 25 مايو الماضي. فدولة من دون رئيس هي دولة شبه فاشلة، لأن رئيس الجمهورية وفقا للدستور اللبناني هو رمز وحدة الدولة، وهو الضامن للمؤسسات، ووحده الذي يقسم اليمين على حفظ الدستور، وبالتالي فإن الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية لا يمكن تجاهله في الحسابات الاقتصادية والاستثمارية. وللفراغ تأثير كبير على سمعة الانتظام العام في الدولة، بصرف النظر عن مستوى الأداء الراقي الذي يؤديه رئيس الحكومة تمام سلام، والتعاون الذي يبديه معظم الوزراء في إدارة شؤون الدولة.

أما التعثر الآخر ـ والذي لا يقل أهمية من حيث الشكل ـ عن الأول فهو عدم القدرة على اجراء الانتخابات النيابية، وبالتالي التمديد لمجلس النواب مرة ثانية، بعد التمديد الأول الذي حصل العام الماضي وينتهي في 19 نوفمبر المقبل.

ومجلس النواب في الأنظمة البرلمانية هو السلطة الأم، وتستمد منه كل مؤسسات الدولة الشرعية الدستورية. وعندما تدور الشكوك حول السلطة الأم، ينعكس ذلك بالتأكيد شكوكا على مختلف مؤسسات الدولة الاخرى.

الاوساط الاقتصادية المتابعة لما يجري، ترى أن الأزمة السياسية المتفاقمة في لبنان تنذر بتداعيات اقتصادية ومالية خطيرة، والمسؤولية الوطنية تفرض تجاوز بعض الحسابات السياسية لمواجهة التحديات القادمة، وقبل فوات الأوان. ومن أبرز التحديات تشريع الإنفاق الإضافي بما يتجاوز مفهوم سلف الخزينة التي هي تدبير استثنائي في نهاية المطاف، وليس سياقا طبيعيا في مسيرة الدول. ومعالجة موضوع سلسلة الرتب والرواتب بما لا «يقتل الذئب ولا يُفني الغنم» لأن تجاهل السلسلة كارثة وطنية بالمفهوم السياسي والمالي، حيث ان الزيادات التي تدفع على الرواتب حتى الآن، لم يُقر مداخيل تقابلها للجباية، إضافة الى كون التحركات النقابية الناتجة عن ضائقة معيشية لها انعكاساتها السلبية على مسيرة الدولة، وعلى حياة المواطنين. وترى الأوساط عينها، أن المراهنة على تغييرات جوهرية في الأوضاع الإقليمية المحيطة بلبنان قد تكون في غير محلها، لأن الوضع يزداد تعقيدا، ولكن القوى السياسية اللبنانية يمكن لها أن تستفيد من مجموعة من العوامل المساعدة، لعل أبرزها الاحتضان العربي والدولي للجيش اللبناني في مواجهة الإرهاب، وتطور الحوار السعودي ـ الإيراني.

أخبار وأسرار لبنانية

● **غياب سامي الجميل عن احتفال بكفيا:** لاحظت مصادر سياسية وإعلامية غياب النائب سامي الجميل عن الاحتفال الذي أقيم في دارة الرئيس الشهيد بشير الجميل في بكفيا لمناسبة ذكرى انتخابه رئيسا للجمهورية في 23 أغسطس 1982. ولم تتوافر تفسيرات عن أسباب الغياب، فيما أعادت مصادر معنية الحديث عن التباين في وجهات النظر بين النائب سامي الجميل وابن عمه النائب نديم الجميل والذي برز في مناسبات عدة لاسيما خلال جلسات المكتب السياسي الكتائبي، ومن خلال بعض القرارات الحزبية التي صدرت وأثارت اعتراضا من الشيخ نديم.

وأوضحت مصادر كتائبية ان الرئيس أمين الجميل عمل على ضبط الخلاف بين النائبين سامي ونديم وحصره في الحد الأدنى، منعا لتفاعله داخل القاعدة الحزبية من جهة، وداخل المكتب السياسي من جهة أخرى، وقد وازن الرئيس الجميل بين النائبين خلال تشكيل الحكومة الحالية فاختار وزراء مقربين منه تفاديا لأي مواجهة بين النائبين، والوزراء الـ 3 سجعان قزي وآلان حكيم ورمزي جريج على تواصل مع سامي ونديم حفاظا على التوازن في العلاقات الكتائبية.

● **البقاع الشمالي:** قالت مصادر أمنية ان اتصالات تجري بعيدا عن الأضواء للحؤول دون ردود فعل تقود منطقة البقاع الشمالي الى فتنة كبرى في حال نفذ مسلحو تنظيم «داعش» تهديداتهم بقتل المزيد من الجنود اللبنانيين.

ولفتت هذه المصادر الى وجود معلومات تفيد بأن «داعش» يتجه لتنفيذ خطط على صلة بملف الجنود الرهائن هدفها إشعال تلك المنطقة.

وحسب المصادر، فإن ثمة تنبه لما يحضر له من سيناريوهات، إلا أن المصادر أشارت الى أن الوضع صعب للغاية وأنه يتطلب متابعة وعناية.

● **التسلح:** تحذر معلومات أمنية من أن منسوب التسلح في البقاع ارتفع بوتيرة كبيرة على خلفية أن بلدات تلك المنطقة تريد حماية نفسها من احتمالات هجمات التكفيريين عليها.

ولفتت الى ضرورة تدارك هذا الأمر لأن له نتائج خطرة على المدى البعيد، ونصحت بضرورة ضبطه وإيجاد محددات له.

● **ادارة ملف الرئاسة:** ترى أوساط سياسية مراقبة أن 14 آذار استطاعت، أقله من حيث «الشكل الإعلاني»، إدارة ملف انتخابات رئاسة الجمهورية بطريقة أفضل مما فعله الآخرون، وتحديدا لجهة تقديم مرشح رسمي واضح، والإصرار على المشاركة في كل جلسات الانتخاب، وصولا إلى الإيحاء عبر المبادرة الأخيرة بالاستعداد لإبداء مرونة من أجل إنجاز تسوية.

أما على الضفة الأخرى، فأوحى فريق 8 آذار بأنه يعتمد سلوكا متعاليا على الترشيح الرسمي، ومعرقلا للانتخابات بسبب المقاطعة وتعطيل النصاب، ومتمسكا بعون للرئاسة، ورافضا لمناقشة أي بديل تسووي.

وهناك من يختصر هذا المشهد بالقول إن 14 آذار تجيد ربح القضايا الخاسرة، بينما تبرع 8 آذار في خسارة القضايا الرابحة.

● **اتصالات كثيفة:** لوحظ ان حركة كثيفة من الاتصالات عاد عدد من المرشحين لرئاسة الجمهورية القيام بها داخليا وخارجيا، في مؤشر غير واضح بعد ما إذا كان وصل لهم أو لبعضهم ما يشير الى إمكان إنجاز الاستحقاق الرئاسي قريبا بعد شغور قصر بعبدا منذ 25 مايو الماضي.